متخصصون وباحثون وأكاديميون :

سوء التخطيط والفساد المالي وغياب الاستثمارات وراء أزمة الكهرباء

تشابكت وتعقدت، وهي ماضية في تشابكاتها وتعقيداتها يوما بعد اخر، ولا يزال العراقيون جميعا يعانون من وطأتها وقسوتها، تلكم هي المعضلات الثلاث، التي احالة الحياة العراقية جحيما لا يطاق، اولها: المعضلة الامنية التي شكلت هاجسهم الاكثر رعبا وايلاما، لما تحصده من ارواح بريئة عدت بالمئات يوميا، عدا التدمير الذي تحدثه بالممتلكات والاموال العامة والخاصة، والثانية هي معضلة الوقود والمشتقات النفطية التي ما انفكت تحصد اموال الناس وتفرغ جيوبهم كلما امتلأت حتى اضحت طوابير السيارات امام محطات تعبئة الوقود تقاس بالكيلومترات، ومعها ارتفع سعر لتر البانزين ليصل الى اكثر من ١٥٠٠ دينار وانتعشت الاحوال الاقتصادية للبحارة، وسعر قنينة الغاز الى ٢٨ الف دينار، اما المعضلة الثالثة موضوعة البحث هي (الكهرباء) والتي ربما نساها العراقيون تماما لولا وزارتها ومؤسساتها وكياناتها الادارية والفنية واعمدتها وخطوط نقل الطاقة الماثلة للعيان، وعلى هامش طاولة (المدى) المستديرة التي نوقشت فيها (اشكالية الكهرباء) التقينا عددا من المختصين والباحثين ورجال اعمال ودخلنا في عمق هذه الاشكالية بدءا بالخبير في الصناعات الكهربائية السيد (حميد الدجيلي) الذي حدثنا قائلا: الطاقة المنتجة في الوقت الراهن لا تتجاوز ال (٥٠٠٠) ميكا واط، ويضيف: هناك مناطق امنة يمكن تشغيل المحطات فيها مثل الناصرية التي تنتج ٨٠٠ ميكا واط ومحطة الهارثة في البصرة. الان والازمة تشتد وتتفاقم يتطلب وضع خطة طوارئ لنصب محطات غازية ذات طاقات عالية لانها سريعة النصب قرب محطات التحويل كي تكون عمليات النقل محدودة، علما بان اقصى استهلاك في بغداد هو ٢٢٢٥ ميكا واط واذا ما نصبت محطة غازية فانها ستسد الكثير من الاحتياجات ولا بد من تقدير حاجات المواطنين. ويسترسل الدجيلي فيقول: هناك عقود وقعت مع العديد من الدول ولم تنفذ حتى الان، اذ ان محطة الناصرية قابلة للتوسع ومثلها محطات كهرومائية في بخما وبادوش، مع انها تعرضت لمعوقات عديدة ولكن يمكن اعادة العمل فيها. ولا بد من تأمين الموارد البشرية وحسن التخطيط للمستقبل ولمشاريع جديدة واعادة تأهيل وصيانة المحطات العاملة في الوقت الراهن من قبل الشركات المنفذة نفسها لانها الاعرف بتفاصيلها ويجب تطهير دوائر الكهرباء من العناصر الفاسدة والحد من ترهلها. ويؤكد الدجيلي على ضرورة الاستفادة من الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية اذ يبلغ معدل الشمس في العراق ١٦ ساعة ويمكن الاستعانة بها لتشغيل اضوية المرور مثلا، ويبين الدجيلي قائلا: في اوروبا (النمسا تحديدا) وفي سنة ٢٠٠٠ خططت للاستفادة من طاقة الرياح، وفي الاتحاد الاوروبي تم اعطاء منح لكل من يرغب بالاستفادة من الطاقة البديلة وفي العراق بالامكان اعطاء الفلاحين والمزارعين قروض او منح للاستفادة من الطاقة البديلة لتشغيل المضخات الزراعية.

الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لازمة الكهرباء

بعد ذلك التقينا الدكتور (اسماعيل عبيد حمادي) وسألناه عن الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لازمة الكهرباء على صعيد المواطن فقال: الكهرباء سبب رئيس لتطور المجتمعات، فبدونها لايمكن لاية حياة معاصرة ان تستمر وتتقدم وعلى وفق معطيات العصر، وبما ان العراق يعيش الان ازمة خانقة في توفير الطاقة الكهربائية فان انعكاساتها سلبية جدا على صعيد المواطن الذي ارتبطت مصادر عيشه بها، ذلك لان متوسط نصيب الفرد من الطاقة هو انعكاس لمتوسط نصيبه من الدخل ان غياب الفكر الاستراتيجي ادى الى تدهور محطات الانتاج والتوزيع وهناك انعكاسات كثيرة منها ازمات بيئية واستهلاك مادي يضعف القدرة المعاشية للمواطن وبالتالي ازدياد رقعة الفقر والبطالة ناهيك عن التضخمات الاقتصادية، لاسيما وان هناك ازمة وقود حادة مصاحبة لهذه الازمة. وسألنا الدكتور اسماعيل: ما هو المعيار الدولي لنصيب الفرد من الطاقة الكهربائية ؟ فقال: لا يوجد معيار معلن او رقم محدد، انما هناك تدريج للدول بحسب متوسط نصيب الفرد من الكهرباء / ساعة مقسمة على ثلاث مجموعات: دول عالية الدخل، واخرى متوسطة الدخل، والاخيرة هي الدول واطئة الدخل (ينظر في ذلك الى التقرير السنوي للتنمية البشرية الذي تصدره الامم المتحدة سنويا).

تأثيرات غياب الكهرباء في دخل العائلة العراقية

ثم انتقلنا الى السيد (باسم جميل انطوان) نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال ومدير ادارة فندق بابل الذي حدثنا عن جانب آخر من الأزمة قائلاً: يبلغ تعداد نفوس العراق بحدود ٣٠ مليون نسمة وبمعدل ٦ افراد للعائلة الواحدة، بمعنى ان في العراق ٥ ملايين عائلة واذا ما افترضنا بان كل عائلة لديها الان مولدة منزلية، اذا في العراق الان ٥ ملايين مولدة عدا تلك العوائل التي لديها اكثر من مولدة فيكون المجموع ٥,٥ مليون مولدة واذا ما اضفنا اليه المولدات التي بحوزة اصحاب المصالح والمكاتب والعيادات الطبية فسوف يكون المجوع ٦,٥ مليون مولدة وبنوعيات رديئة ، يضاف اليه نصف هذا العدد من المولدات المستهلكة فسيكون العدد الاجمالي ٩ ملايين و٧٥٠ الف مولدة سعر المولدة الواحدة ٤٠٠ دولار وهذا يعني ان العراقيين ينفقون ما مقداره ٣ مليارات و ٩٠٠ مليون دولار على شراء المولدات المنزلية يضاف اليه مبلغ ٩٧,٥ مليون دولار لصيانة هذه المولدات بمعدل ١٥ دولار للمولدة الواحدة، وبواقع ٦٥ مليون لتر من البنزين بمعدل ١٠ لترات للمولدة الواحدة، و٧,٥ مليار دينار تدفع شهريا كاشتراك في مولدات اهلية فضلا عن ٥٠٠ دولار كاجور صيانة لهذه المولدات. و٤٥ مليار دينار للاسلاك المغذية لمنازل المشتركين ناهيك عن مولدات دوائر الدولة والوزارات والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والتي تكون كلفها اضعاف الكلف الحقيقية. وسألنا السيد باسم: هل بالامكان وبموجب توجه الدولة المعلن نحو الخصخصة احالة منظومة انتاج الطاقة الكهربائية في العراق الى القطاع الخاص العراقي، او العراقي المشترك (الاستثمار) ؟ وهل سيؤدي هذا الى تطور انتاج الطاقة في زمن قياسي ؟ فقال: ان البنى التحتية عامة هي من اختصاص الدولة ومنها انتاج الطاقة الكهربائية التي تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة، ليس بمقدور القطاع الخاص العراقي توفيرها في الوقت الراهن، الا اذا دخل في استثمارات مع شركات اجنبية او مستثمرين كبار، اضافة الى ان القطاع الخاص العراقي غير مؤهل فكريا وثقافيا لتولي مثل هكذا مهام حساسة التي تستلزم مستوى عال من نكران الذات والتضحية وتحمل العواقب وحالات الطوارئ فضلا عن الاوضاع الامنية غير المستقرة، وعليه يمكن للقطاع الخاص ان يعمل على تجهيزوصيانة المعدات الكهربائية عبر المصنعين المحليين وهو ما يحدث الان اذ تقوم المصانع الميكانيكية للقطاع الخاص بتوفير قطع الغيار لمحطات الكهرباء واعمال الصيانة لها. وتوجهنا بالسؤال التالي الى المستشارة الاقتصادية في وزارة المجتمع المدني الدكتورة سلام سميسم: كيف تنظرين الى مستقبل الطاقة الكهربائية في العراق، وتحديدا في مدى السنوات الخمس المقبلة ؟ قالت: قبل الحديث عن واقع المشكلة الذي يتضمن تحديد اسباب الخلل، ونتساءل: لماذا وصلت المشكلة الى حيز الازمة ؟ هذه المسألة المهمة التي يجب مواجهتها وتحديد نقاط التشخيص بغية ايجاد المعالجات الحقيقية: اولا: الادارة الاقتصادية: غياب نظم واساليب الادارة الاقتصادية العلمية ولو كانت كذلك لامكن استثمار الموارد الموجودة على اختلاف وتعدد انواعها، ولامكن ادارة ملفات الكهرباء على تعدد مستوياتها بصورة علمية لرفع مستوى الاداء والانتاج والارتقاء به. ثانيا: الفساد الاداري والمالي: وهو ما يمكن تسميته ب (ثقب الاوزون الكبير) الذي يهدد الاقتصاد العراقي برمته، الفساد هو الثقب الذي يستنزف موارد العراق ويستهدف المشاريع وللدلالة فقط اشير الى المحافظات الامنة، لماذا تتعطل فيها المنظومة الكهربائية ؟ ولماذا يصل الملف الى حد الازمة في النجف الاشرف مثلا ؟ انه وبلا تردد الفساد الاداري ومتعلقاته بكل جوانبها. ثالثا: الارهاب: تعطيل الشبكات وافتعال الحوادث واستهداف العاملين الخ.

مشكلة موروثة من النظام السابق

بعد ذلك التقيتا الخبير في البنك المركزي العراقي الدكتور ماجد الصوري وسألناه: ستة عشر عاما والعراق يعاني من مشكلة الكهرباء، هل تعتقدون بان الازمة لا تكمن في اسبابها الفنية، بل هناك اثر سياسي يتلمسه حتى المواطن البسيط لاسيما وان هذه الاشكالية ترافقها اشكالية المشتقات النفطية ؟ فاجاب قائلا: مشكلة الكهرباء في العراق كبيرة وموروثة من النظام السابق، وهي مشكلة ليست فنية ولا هي بسياسية، وانما هناك عدم وضوح في الرؤى وفي كيفية وضع خطط للحد من ازمة الكهرباء وتقدير اهميتها في حياة الفرد ولتطور الاقتصاد العراقي. ان مشكلة الكهرباء هي مشكلة مركزية يجب حلها باسرع ما يمكن، وهي لا تقل اهمية من تطوير الصناعة النفطية لانها مرتبطة بها ارتباطا وثيقا، وان مشكلة الكهرباء لها انعكاسات اجتماعية وسياسية قد تؤدي الى اضطرابات في هذين المجالين. ان تكاليف الحصول على الكهرباء في الوقت الراهن ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج الصناعي والزراعي والخدمي وادى الى التوجه نحو الاستيراد والتأثير السلبي على الانتاج المحلي وعلى وفق هذا الوصف تتضح اهمية وضرورة ايجاد الحل المطلوب وتوفير الطاقة الكهربائية.

الطاقة البديلة

وسألنا الدكتور نصير مهدي من وزارة العلوم والتكنولوجيا: هل يكمن حل اشكالية الطاقة الكهربائية بالبديل المسمى (الطاقة البديلة والمتجددة ؟ فقال:يمكن باستخدام الطاقات البديلة والمتجددة من تقليل الطلب على الشبكة الكهربائية وكذلك اشاعة ثقافة هذه البدائل مع الادارة الرشيدة لمصادر الطاقة الموجودة حاليا وبناء المؤسسات العلمية لتقنيات الطاقات البديلة وهي نافعة في القرى والارياف والقصبات النائية والاهوار وكذلك احياء مشروع المحطة الكهرونووية الذي كان من المقرر انشاؤها عام ١٩٨٧ وهو ذو كلفة واطئة ويتساءل الدكتور نصير قائلا: لماذا يغيب هذا الموضوع حتى الان ؟ لا سيما وان دولا عديدة اعتمدت هذه المحطات في اوروبا والسويد وفي الصين ويضيف: نقل الكهرباء من مكان الى اخر هو اسهل من نقل الوقود الا ان وزارة الكهرباء تعمل العكس تماما وان تقديم النصائح للوزارة لا يجدي نفعا. ثم التقينا الدكتورة منى الموسوي مديرة مركز السوق وحماية المستهلك في جامعة بغداد التي حدثتنا عن حقوق المستهلك قائلة: هذه الحقوق اقرتها الامم المتحدة في عام ١٩٨٠ وهذا يقع ضمن اشباع الحاجات الفردية وتتسائل: اين هي الكهرباء حتى نطالب المواطن بترشيدها ؟ هناك حقين لهذا المواطن، الحق الاول توفير هذه الخدمة، نحن نحتاج الى حل سريع لتوفير الحد الادنى من هذه الخدمة، والحق الثاني يتمثل في حق التعويض، من يعوض المواطن هذا الاستنزاف المادي والصحي والنفسي ؟ وتواصل الدكتورة منى حديثها فتقول: يتحدثون عن الاستثمار وقد مضت سنة كاملة على تأسيس هيئة الاستثمار ولم نلمس شيئاً. ويظل الامر مرهونا بتنفيذ الوعود الوردية الخلابة، فمتى واين وكيف؟.

في محافظة ميسان

مياه الأنهار بديلا من ماء الإسالة

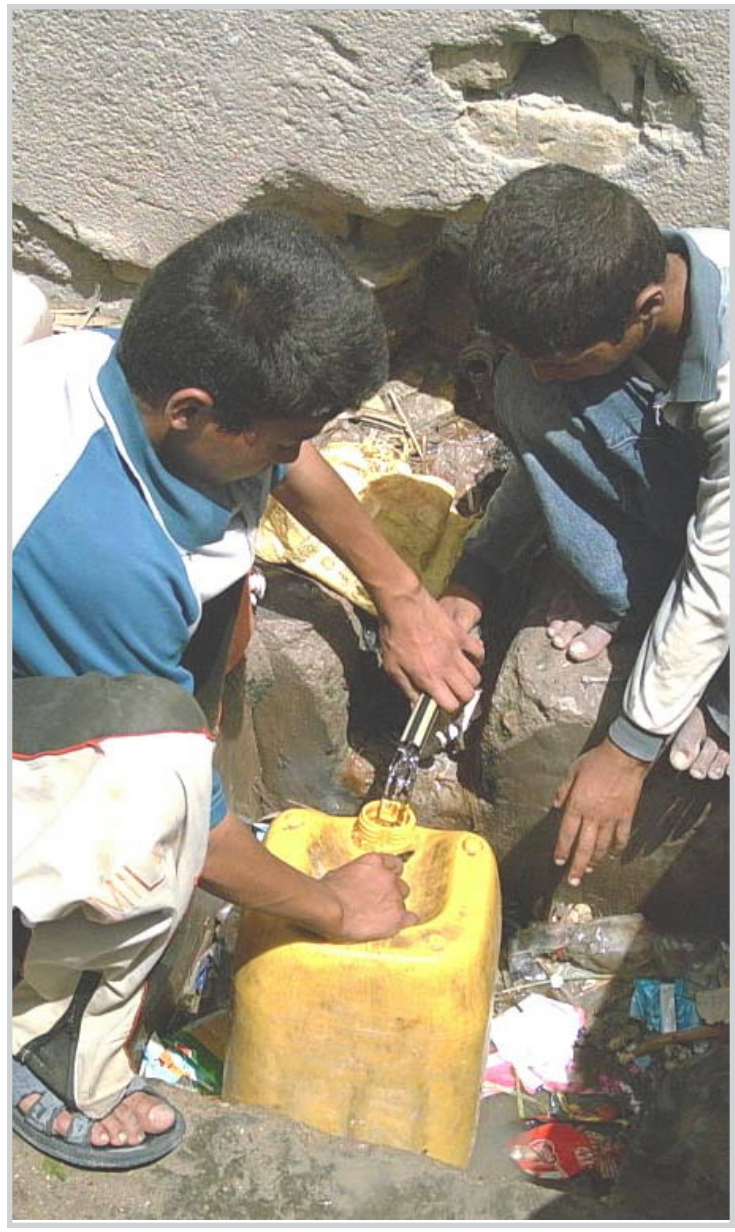

ميسان/ حسين ثغب

زرت احد أصدقائي في مدينة العمارة ورأيته مشغولاً بامر ما وعند سؤالي عن سبب حركته السريعة هنا وهناك أجابني مشكورا بسرعة وقال : انه الماء وصل الى حنفية المنزل وبعد برهة من الزمن جاء صديقي وجلس بجواري وبدأ يتحدث عن الماء وعلى وجهه تعبيرات الحزن بسبب شحة مياه الاسالة حيث تعتبر مشكلة ماء الاسالة من اعقد المشاكل التي أخذت تؤثر سلبا على واقع حياة العائلة العراقية في عموم محافظات العراق. لأنه أساس مواصلة الحياة.... فانقطاع ماء الشرب عن العوائل بات متواصلا في مدينة العمارة وصار المواطن يلاقي صعوبة بالغة في الحصول على الماء في بعض أحياء المدينة ويطول الانتظار في سبيل مليء خزان ماء يكفي لتغطية متطلبات الحياة اليومية.

يقول حميد علي حسين يسكن الحي العسكري في المدينة : نحن نعرف أن مشكلة نقص ماء الشرب من الصعب أيجاد الحلول المباشرة لها في وقت قياسي لان كثير من مدن البلد تعاني المشكلة ذاتها. ولكن يجب تطوير كفاءة ما متوفر من محطات تنقية المياه من خلال تغيير أجهزتها ومضخاتها وتوفير مولدات كهرباء خاصة للمحطة وعدم الاعتماد على الكهرباء الوطنية.. وهذه جميعها متوفرة في السوق المحلية ولا تحتاج الى ميزانية كبيرة في وقت نحن نسمع عن تخصيص ميزانية كبيرة لمشاريع الماء... والمواطن في الجانب الآخر يعاني من شحة قاتلة في مياه الشرب.

وتابعت الحديث فاطمة عدنان من سكنة حي الكرامة قائلة: الحصول على الماء بالنسبة للمرأة في هذه المنطقة الحصول عليه في بعض الأحيان لا يختلف عن الحصول على الوقود لكثرت النساء اللواتي يحملن حاويات مختلفة الأحجام... حيث تذهب جميع النسوة عندما تحصل شحة في مياه الشرب الى المناطق المنخفضة او تلك التي فيها أنبوب تعرض الى كسر وصار الماء يتدفق وذلك لجلب الماء لتغطية احتياجات المنزل اليومية. في كثير من الأحيان يكون دفع الماء فيه ضعيفا وهذه تعتبر من المشاكل اليومية التي تضاف الى ما يعقد حياتنا وكأننا لم نسكن مكان يطلق عليه اسم مدينة ولنا حقوق نتمنى توفير ابسطها..

وقال مسلم مرعي ناطور يسكن وسط مدينة: نعيش في وسط المدينة ونعاني شحة في ماء الشرب ولكن عندما ينقطع الماء نهائياً يصعب وصف معاناتنا ويتكرر هذا الامر بين فترة وأخرى ويسبب لنا مشاكل كبيرة في حياتنا اليومية... ونتجه الى شراء المياه المعدنية لتغطية احتياجاتنا من ماء الشرب.. والاتجاه الى سيارات نقل الماء (التناكر) لتوفير الماء الى متطلبات المنزل الأخرى.. إضافة الى ذلك هناك مشكلة أخرى تتعلق بنوع مياه الاسالة الذي يصل الى المنازل فهو الآخر يحمل الكثير من الشوائب وكإن الماء يسحب من المصدر ويدفع الى شبكة توزيع المياه ويصل الى البيوت دون تصفية وهذا الامر سبب حالات مرضية عديدة لسكان المدينة لاسيما صغار السن..

يقول سالم عبد الأمير يسكن إحدى ضواحي مدينة العمارة : نحن في هذا المكان لا نعتمد بشكل رئيس على ماء الاسالة ولا نعتبر انقطاعه مشكلة لأننا عند حدوث خلل في شبكة التوزيع وينقطع الماء نتجه الى ماء النهر الذي اعتدنا عليه منذ زمن طويل وهناك من لديه أحواض داخل المنزل لتصفية المياه ثم دفعها الى حاويات الماء فوق المنزل وإضافة حبوب الكلور المعقمة للماء ومن ثم استخدامه للشرب... وأحيانا تلعب الصدفة دورها ويكون انقطاع الماء في وقت تعرض ماء النهر الى هيجان الطما . حيث يصبح الماء ممزوج بالتراب ولا يمكن تصفيته بسهولة وهنا تحدث لنا مشكلة من الصعب تجاوزها الامر الذي يجعلنا في حيرة من أمرنا..

وشاطرهم الحديث مهندس في مديرية ماء محافظة ميسان فضل عدم ذكر اسمه قائلا : باشرت الملاكات الفنية والهندسية في المديرية بتنفيذ مشاريع الماء المقررة ضمن خطة تنمية الأقاليم ومشاريع تسريع الأعمار.. وان المشاريع تتضمن نصب مجمعات ماء سعة ٢٠٠ متر مكعب في مركز المدينة ومناطق اخرى وفك الاختناقات واستبدال شبكات ماء وان العمل يشمل أيضا صيانة وتأهيل أربع مجمعات للماء في منطقة الكرامة وصيانة مشروع الرافدين في منطقة السراي ومشروع القلعة ومشروع ماء البترة وناحية الخير والوحدة.... كما أن هناك مشاريع كثيرة قيد التنفيذ في مناطق مختلفة من المحافظة.. وتنفذ الملاكات الهندسية والفنية في المديرية مشروع ماء العمارة الكبير ويعتبر اكبر مشروع للماء الصالح للشرب في المدينة. وتبلغ طاقته الإنتاجية (١٦) الف متر مكعب في الساعة ويكفي لتغطية احتياجات مدينة العمارة كاملة...

أنا.. والبنزين

بغداد/ مها محمد

قلت لابنتي

- اهتمي بشؤون البيت، لن أتأخر أكثر من ساعة. سأذهب إلى محطة البنزين..حاولي أن تعدي لنا الشاي وسأجلب عند عودتي بعض الحلوى.

حملت معي قنينة ماء مثلج وانطلقت بسيارتي إلى أقرب محطة بنزين ودخلت من طابور النساء دون انتظار طويل..كانت الساعة تشير إلى الثانية بعد الظهر.وكانت السيارات تصطف في طوابير بانتظار وصول دورها. إلا أن حملة (الجليكانات) كانوا يتجمهرون، ويزدادون عددا وينبثقون من أماكن لم أكن أراها...

وازداد انتظاري وتعبي..كنت أسأل سائق السيارة التي تقف أمامي، وهو مهندس أعرفه، عن سبب التأخير فيجيبني بأنهم(البحّارة)!

عقارب ساعتي تشير إلى الثالثة...

أتصل بزوجي لأطمئنه بأن الأمور تسير على ما يرام، وأتقدم بسيارتي بضع خطوات..ثم لا شيء.وأعاود السؤال فيصلني الجواب ذاته.

كنت أشعر بتزايد نبضات قلبي لفرط الحر...

تقدمت خطوات أخر..

وكانت الساعة تشير إلى الرابعة والنصف عصرا عندما لم أجد أمامي سوى سيارة المهندس الذي كان يملأ خزانه بزهو لا مثيل له.

لحظات، و تجهم وجهه قبل أن يسأل عامل المحطة:

- ما المشكلة؟

ضغطت على منبه السيارة لأحثه على الاستعجال لكنه أشار لي بالانتظار.

أخرجت رأسي من الشباك وسألته فقال:

- لقد نفذ البنزين من المحطة.

- ولم تملأ سيارتك بعد!؟

- بلى، تسع لترات حسب!

- وماذا بعد؟

- لابد من مغادرة المحطة.

- هكذا؟وبكل بساطة!مصباح البنزين في سيارتي يعلن عن نفاذ الوقود!

- ابتاعي بضع لترات من الخارج.

كان محرك السيارة ينطفئ مع كل متر أتقدمه، فأضطر للجوء إلى الصبية لدفعي ريثما أجد من يبيعني البنزين.

أحسست بانقباض في صدري.

- من فضلك، خمس لترات.

حدّق في وجهي ساخرا وقال:

- لن أبيع سوى عشرين لترا. وان لم يعجبك، تقدمي، فالزبائن كثيرون!

رضخت للأمر، وابتعت العشرين لترا...

الساعة تشير إلى الخامسة عصرا..

إذا، لقد ضاع الوقت سدى، ولكن لابد لي من التزود بالبنزين..فتوجهت إلى محطة أخرى، وانتظرت في طابور النساء، فوجدت نفسي وحيدة...

تقدم مني أحد الحراس وأدرك مدى ارتباكي وتعبي فقال لي:

- تقدمي يا أختي، وخذي دورك بين صف الرجال.

شكرته ووجدت نفسي أقف في طابور مرتب وطويل، ومنّيت نفسي بالشاي الحار برائحة الهيل.

تقدم مني حارس آخر وصاح بي :

- من سمح لك بالدخول في صف الرجال؟هيا، عودي إلى الوراء، وأخرجي، وامضي من الباب الآخر.

جاءه الحارس الأول ليخبره بأنه المسؤول عن ذلك.

- كلا، لن أسمح لها بذلك. لتعد إلى الخلف وتستدير وتغادر شطر الباب الآخر!

تحفز الأول قائلا:

- على جثتي!لقد سمحت لها بذلك، ولن أتراجع عن كلامي.

تقدمت بسيارتي، وانا أتصل بزوجي

- أنا بخير، لقد دخلت المحطة، وسأعود بعد قليل.

أجزلت العطاء للعامل الذي ملأ لي خزان الوقود..

فأدرت مفاتيح السيارة وانطلقت بها

كانت الساعة تشير إلى السابعة مساء. اتصلت بزوجي أكثر من مرة أطمئنه على سلامتي.وما أن اقتربت من الحي الذي أسكنه حتى وجدت عائلتي وبعض من شباب الحي بانتظاري!

دخلت المنزل فوجدته حارا. بلا كهرباء!

لم أشرب الشاي بالهيل الذي كنت أحلم به، بل استلقيت على الأرض وأنا أستعيد أحداث اليوم التي أفسدت علي ذلك الحلم الجميل!